



خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة عيد العرش المجيد

صنعة، 09 جمادى الأولى 1422هـ الموافق 30 يوليوز 2001م

بمناسبة عيد العرش المجيد وذا كرى تربع جلالتة على عرش أسلافه المنعمين وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، يوم الاثنين 09 جمادى الأولى 1422هـ الموافق 30 يوليوز 2001م خطابا ملكيا ساميا إلى الأمة، وفيما يلي نص الخطاب الملكي السامي:

"العمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

إن احتفالنا اليوم بهذا العيد الوطني المجيد، لهو أكثر من تقليد لذكرى تربع عاهل على العرش، لأنه بالأحرى تقليد للعهد المقدس الخالد للبيعة، وللميثاق الدستوري المتجدد، اللذين يصبقان ملكا أمير المؤمنين، حاميا حمى الملة والدين، بأمانة ضمان سيادتنا، ووحدة الوطن والوحدة والترايبية، واستمرار دولتنا وحوامها، وبنينها به مسؤولية قيادتنا ووضع الاختيارات الكبرى للأمة، في إطار ملكية دستورية ديمقراطية واجتماعية.

لقد كان عرش المغرب على الكوام أكثر من رمز للسيادة، لأنه نض ولا يزال قيادة وكنية مسؤولية واعية لأمانتها العظمى، ضمن ملكية شعبية يلتحم فيها العرش بالشعب والشعب بالعرش، فإلى الاحتفاء به ليعد وقفة سنوية للتأمل والتكبر، لا للتساؤل عن نحن، وماذا نريد، فالمغرب دولة عريقة في حضارتها، متشبثة بهويتها ومقدساتها، قائمة الانفتاح على مستجدات عصرها، موحدة وراء عاهلها، رفيقة للتاريخ، تعرف من أين أتت، وإلى أين تسير.



وفن البلد الذي قلوب فيه العرش الاستعمار، والإغراء الجارف للحزب الوحيد، والاقتصاد الموجه واستنساخ النماذج الأجنبية، لتمكين المغرب من مشروع مجتمعي ديمقراطي أصيل، جعل منه البلد المتميز بتحقيق الموازنة الخلاقة بين الوفاء لتقاليد العريقة وبناء الدولة العصرية بقيادة الملأ أمير المؤمنين، وبمؤسسات ديمقراطية في إكهار منظم ومعقل، يرسم لكل فاعل حقوقه وحدود مسؤولياته، ضمن منظر، يعتبر أن الديمقراطية الحقيقية تركز على بعد تنموي قائم على حرية المبادرة الخاصة، المتشعبة بروح التكافل الاجتماعي.

وإذا كان من حقنا أن نفخر بالريادة في التوفر على هذا المشروع المجتمعي الديمقراطي الواضح المعالم، الذي تعفقت للمغرب بفضله عدة مكتسبات، فإن لآلا لا يعني أننا لم تعترضنا عوائق، أو تعترض مسيرتنا أوجه قصور وتعثرات، ولا يعفينا من التساؤل: ألم يكن بإمكاننا السير بسرعة أكبر؟ أو يكن أجاؤنا أحسن وأجود؟ فلنجعل من المكاشفة والحوار بيننا جميعا، في هذا العيد، مناسبة لدعوة كل مغربي ومغربية للاعتزاز بالجوانب المشرقة في هذا المشروع المجتمعي، مستحضرين مؤهلاتنا لتقويتها، ومستشعرين محدودية إمكاناتنا وما اعترض مسيرتنا من سلبيات، لا لزرع روح السلبية وتعقيم الأفق، بل لشحذ العزائم ورس الصفوف، واستكشاف العلول والموارد، لاستكمال بناء هذا المشروع المجتمعي الديمقراطي، الذي عاهدناك، منذ اعتلائنا عرش أسلافنا الميامين، على التفاني من أجل ترسيخه، والعمل الكؤوب على تجسيده الأمثل في جميع المجالات.

شعبي العزيز،

لقد بلغنا خلال السنة الماضية إلى ترسيخ ما تحقق لبلائنا من مكتسبات في مجال الديمقراطية السياسية معتمزين مواصلة هذا النهج في تعزيز الحريات العامة وحقوق الإنسان وفصل السلط واستقلالها وتوازنها، وكذا توكيد المؤسسات التمثيلية، واللامركزية والجهوية.

وفي سياق انتهاء انتخاب المؤسسات المنتخبة، الوكينية والهيئية، فإننا نؤكد أن من متعلبات توكيد ما نتم به بللائنا من استقرار سياسي واستمرارية مؤسسية، والارتقاء بمستوى النضج الذي بلغه بناء الصرح الديمقراطي الوكيني، إجراء الانتخابات في أوانها الدستوري والقانوني العالدي. وعندما نقول بإجراء الانتخابات في أوانها العالدي فإننا لا نعني بكلل عملية التصويت فقط، بل نعني كل مراحل المسلسل الانتخابي التي يجب أن تتم في إبائها، وفي مقدمتها العملة الانتخابية التي يتعين أن تنصق في مواعدها القانوني.



وبصفتنا ضامنا للمصالح العليا للوطن والمواكبين فإننا ننبه إلى ضرورة عدم الرج بالبلاد في حملة انتخابوية ضيقة. كما نؤكد وجوب عدم الخلط بين العملية الانتخابية التي لها موعدها القانوني المحدد، والعملية الانتخابية السياسية، التي تشيع البلبلة وتسم الأجواء السياسية، ونصرف الناس عن المشاكل الحقيقية للبلاد، شاغلة إياهم بمزايدات ومشاكل جانبية، بحيث أن جزءا كبيرا من مشاكل المغرب الحالية إنما نجم عن هذه الفتنة الانتخابية.

وإننا لنهيب بالصيغة السياسية أن تجعل من الفترة التي تفصلنا عن الانتخابات لعشرات تعبدت وهنئة قوية، وننافس شريف في إعداد برامج ملموسة، واقعية قابلة للإيجاز ومركزة حول نواة صلبة للأسبقيات الأولوية بكل جعل كل شيء أولوية، برامج تركز بالأساس على كيفية خلق الثروة وإيجاد الموارد الكفيلة بتجسيد مشروعاتنا المجتمعية، بكل الصروح والمغلوحة الداعية إلى توزيع ثلث الثروة قبل إيجادها، مشددين على وجوب مضاعفة الجهود من أجل تفعيل الإصلاحات الهيكلية العميقة التي تتسامى على المنحصر السياسي الضريف الضيق.

وبنفس الحر ننبه إلى أن الانتخابات وأنما الاقتراع ليست غاية في حد ذاتها، وإنما هي وسيلة ديمقراطية لإقرار نخب من رجال الدولة، وأغلبية منسجمة، نابعة من انتخابات تنافسية نزيهة، معبرة بكل صدق وشفافية عن خيارات الناخبين والرأي العام، وملائمة لواقع مشهذنا السياسي والعزير.

وإننا لننبه كذلك إلى أنه إذا كان يجب على الحكومة والسلطات العمومية تحمل مسؤولية الكاملة في اقتراح وإنهاء كل التدابير التشريعية والتنظيمية الكفيلة بالإنجاز الإداري باحترام قدسية الاقتراع، تحت المراقبة اليقظة والفعالة والمستقلة للقضاء بمختلف أصنافه ودرجاته، فإنه يتعين على الفاعلين في المسلسل الانتخابي من أفراد وهيئات حزبية أو نقابية أو مهنية، التحلي بفضائل السلوك المواكس لأنه لا تنقصنا التشريعات الديمقراطية بقدر ما ينقصنا التشيع بالديمقراطية والالتزام بها ثقافة وسلوكا.

وإيماننا من جلاتنا بفضائل الديمقراطية العملية، فقد سهرنا على تمثيل حكمة مكونة الجماعات العملية وعصرنتها وعقلنتها، لتتحول جماعاتنا العملية إلى رافعة قوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مولين عناية قصوى في هذا المجال للجدة والجدوة، التي نعتبرها خيارا استراتيجيا، وليس مجرد بناء إداري ونضري إليها على أنها صرح ديمقراطي أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وانبثاق إماراة لا ممركة للقرى مسيرة من قبل نخب جهوية، وكذا نقتن النصوصيات الثقافية، التي يشكل تنوعها مصدر غنى للأمة المغربية.



وإيماننا من جلالتنا بأن الديمقراطية ليست مجرد تجسيد للمساواة في ظل حولة الحق والقانون الوصية الموحدة، وإنما لا بد لها أيضا من عمق ثقافي يتمثل في احترام تنوع الخصوصيات الثقافية الجهوية، وإعلاءها الفضاء الملائم للاستمرار والإبداع والتنوع الذي ينسج الوحدة الوصية المتناسقة، فإننا نعتبر عيب العرش العيب، الذي ييسد وحدة شعبنا، وصلة ماضينا بحاضرنا، والذي يثبتنا على التفكير في غدا أفضل لأمتنا خير مناسبة لمكاشفتنا، شعبي العزيز، بمسألة حيوية نهمنا جميعا، ألا وهي قضية الهوية الوصية، المتميزة بالتنوع والتعددية، مثلما هي متميزة بالالتحام والوحدة والتفرد عبر التاريخ.

أما التعددية فلأنها بنيت على وافر متنوع، أما ريفية وعربية وكرماوية إفريقية وأندلسية، ساهمت كلها وبانفتاح وتفاعل مع ثقافات وحضارات متنوعة في صقل هويتنا وإغنائها. وأما الالتحام، فقد تحقق لها بفضل الأخوة في العقيدة الإسلامية التي شكلت العروة الوثقى لأمتنا. وقد تمكنت هويتنا من تجسيد الوحدة والانكسار والتمازج ضمن أمة موحدة، لم تعرف أغلبية أو أقلية لأن مواصبيها يتقاسمون جميعا التشبث بثوابتها، وغلا بفضل ديمومة نظامنا الملكي منذ ثلاثة عشر قرنا، الذي أولو هويتنا، في وحدتها وتنوعها، رعاية مستمرة، جعلتها تنفرد، عبر تصور تاريخنا الوصني بخصوصيات لا نضير لها.

ولقد حرص والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، على أن يتقاسم معنا، شعبي العزيز، في خضابه الموجه للأمة يوم 20 غشت 1994 بمناسبة تكليد تكريما ثورة الملا والشعب، نضرتة الثاقبة لمسألة اللغة والهوية المغربية، حيث قال، رضوان الله عليه: "... فتاريخنا تاريخ صنعناه بأنفسنا لأننا شعب تاريخي فتاريخنا لم يكن أساسه ركن واحد بل أركاننا متعددة، وتلا الأركان كانت وصيدة وسليمة لأنها كانت متنوعة وصاحبة عبقرية وأصالة..."، مشددا، قدس الله روحه، على أنه: " يجب ونحن نفكر في التعليم وبرامج التعليم أن ندخل تعليم اللهجات علما منا أن تلا اللهجات قد شاركت اللغة الأم ألا وهي لغة الضاء ولغة كتاب الله سبحانه وتعالى ولغة القرآن الكريم في فعل تاريخنا وأبجدنا..."

ومنذ غلا العيون، بذلت جهود وصنية هامة، وتعاقبت لجان للإصلاح توجهت بمصداقتنا على الميثاق الوصني للتربية والتكوين، الذي أجمعت عليه مكونات الأمة، من سياسية وثقافية واقتصادية وعلمية وجمعوية، في إصدار اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين.

ولقد رسم هذا الميثاق الإصدار العلم لسياسة لغوية واضحة تقوم على جعل اللغة العربية، باعتبارها اللغة الرسمية لبلانا ولغة القرآن الكريم، اللغة الأساس للتدريس في جميع الأسلاك التعليمية، وعلى الرفع من القدرة على



التحكم الجيد في استعمال اللغات الأجنبية، وعلى إخراج الأمازيغية لأول مرة بالنسبة لتاريخ بلادنا في المنضومة التربوية الوصنية.

وفي الوقت الذي تقوم فيه بإصلاحات حاسمة في عدة ميادين حيوية كبرى، مسلحين في ذلك بإرادة صلبة، واثقين في حكمة وبشاعة شعبنا، مشمولين بالعناية الربانية التي تبارك كل المقاصد النبيلة المستلهمة من الفضيلة، وحرصا منا على تقوية دعائم هويتنا العريقة، واعتبارا منا لضرورة إعلاء دافعة جديدة لثقافتنا الأمازيغية، التي تشكل ثروة وصنية، لتمكينها من وسائل الصحافة عليها والنهوض بها وتنميتها، فقد قررنا أن نحدث، بجانب جلاتنا الشريفة، وفي ظل رعايتنا السامية، مع هذا ملكيا للثقافة الأمازيغية، نضع على عاتقه، علاوة على النهوض بالثقافة الأمازيغية، الاضطلاع بجانب القصاصات الوزارية المعنية بمهام صياغة وإعداد ومتابعة عملية إلماج الأمازيغية في نظام التعليم.

كما أننا سنعهد لهذا المؤسسة، التي سنسهر على إعداد الضهير الشريف الحدث لها وتنصيبها قريبا، بالقيام بمهام اقتراح السياسات الملائمة التي من شأنها تعزيز مكانة الأمازيغية في الفضاء الاجتماعي والثقافي والإعلامي الوصني، وفي الشأن العملي والجهوي، بمسكين بذلك البعد الثقافى للمفهوم الجديد للسلمة، الذي نحرص على إرساله وتفعيله باستمرار، حتى تتمكن كل جهات المملكة من تكبير شؤونها في إطار الديمقراطية العملية التي نحن على ترسيخها عاملون، وفي نضاق وحدة الأمة التي نحن عليها مؤمنون.

شعبي العزيز،

لقد سبق لنا أن أكدنا، بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية الأخيرة على إعادة الاعتبار للعمل السياسي والحزبي النبيل، وتعزيز دور الأحزاب السياسية باعتبارها المدرسة الحقيقية للديمقراطية. وبوصف هذه الأحزاب هيئات أنلك بها الدستور تأخير وتمثيل المواكبين، فإننا، على غرار توفر الجماعات العملية والغرف المهنية والنقابات على تشريعات خاصة بها تضبط ممارستها لهذا المهمة الدستورية، أكدنا توجيهاتنا السامية لحكومتنا لوضع تشريع خاص بالأحزاب السياسية يميزها عن الجمعيات، الهدف منه العقلنة والدمقرضة وإضفاء الشفافية على تشكيلها وتسييرها وتمويلها، وتقليل قول منع الدستور للحزب الوحيد الوجود أحزاب وحيدة في الواقع، أو الوقوع في خصل قياس المجتمع الديمقراطي بعدد أحزابه المنفرقة الضعيفة، المعبرة عن مصالح ضيقة فئوية شخصية، بكل أن يقاس بالتنوع الجيدة لأحزابه، وبمدى قدرتها الوصنية على التأخير الميداني للمواكبين، والتعبير عن تصلاتهم.



أما حقوق الإنسان، فقد حرصنا على توسيع فضاءاتها، بإلغاء عدد من المبادئ والتدابير، نذكر منها، على وجه الخصوص، مشروع مراجعة مكونة الحريات العامة، التي ندعو الحكومة والبرلمان إلى الإسراع بإقرارها، والالتكباب على إحداث جهاز خاص يسهر على التصديق السليم لقانون وأخلاقيات المهنة النبيلة للإعلام والاتصال، في حرص تام على حرياتهما وتعدلهما، وعلى التوازن بين الحريات الفردية والجماعية، وبينهما وبين الفلاح على النظام العام الذي يعد خير ضمان لممارسة هذه الحريات.

وإن عملنا الكؤوب من أجل توسيع فضاء الحريات وضمن ممارستها بإحداث أو بتجديد المؤسسات التي نبنيها بها هذه المهمة، مثل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والجهاز المكلف بتنمية التواصل بين الإدارة والمواضع، اللذين سنتولى تنصيبهما قريباً، والمراجعة المتقدمة لقانون المسطرة الجنائية، لا يوازيه إلا تشديداً على أن يكون استكمال بناء الدولة الديمقراطية العصرية، قائمة على الحريات العامة وحقوق الإنسان، مستهدفاً بناء الدولة القوية، القادرة على فرض احترام القانون من قبل الجميع، ومنع الاستغناء بالرأي باسم الممارسة الديمقراطية.

وتكريساً لمساواة المغاربة أمام القانون، فقد سهرنا على وضع مشروع القانون التنقيحي للمحكمة العليا، وإعداد مشروع قانون خاص بتفعيل مسطرة رفع الحصانة البرلمانية، فضلاً عن تسريع إصلاح القضاء الذي يخل شريكاً ضرورياً لسيادة القانون ومصفاً قوياً على الاستثمار، بما يشيعه ترسيخ نزاهته من ثقة واستقرار. ولأن ممارسة الشأن العام لا تقتصر على المنتخبين، بل تشمل الجهاز الإداري الذي يجب أن يكون في خدمة المواضع والتنمية، فإننا نلح على ضرورة إجراء إصلاح إداري عميق وفق منهجية متدرجة، متأنية ومتواصلة، تتوخى تيسير المسالك وجعلها شفافة، سريعة، مجدية، ومصفحة على الاستثمار.

وسعيًا وراء الفلاح على ثقافة المرفق العام وأخلاقياته، من قبل نخبه إدارية متشعبة بقيم الكفاية والنزاهة والاستحقاق والتفاني في خدمة الشأن العام وفي مأمور من كل أشكال الضغوطات وشبكات المحسوبية والمنسوبية، والارتشاء واستغلال النفوذ، فلن نقبل استغلال أي مركز سياسي أو موقع إداري من أجل الحصول على مصلحة شخصية أو فئوية، منتخزين من السلطات العمومية أن تكون صارمة في هذا المجال، وأن تلجأ علانية على ما تتوفر عليه من وسائل للمراقبة الإدارية والقضائية إلى اعتماد أدوات وأجهزة جديدة لتقويم السياسات العمومية، فضلاً عن إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنتخبين في إعداد المشاريع وتنفيذها.



تلا، شعبي العزيز، أمانة عرشنا ومسؤولية المجلس عليه، كقائد راع لمشروعنا العداثي الديمقراطي، وفي لهويتنا، ضامن لما يتصلبه العصر من وجود حكم قوي يضمن استمرار الدولة، ويصون الحقوق والحريات، ويبلور تصوراتنا، واختياراتنا الكبرى، وكذلك هو صرحنا المؤسساتي عتيقنا في أركانه، كامل في روحه، قابل للتحسين والتجديد في هندسته، على ضوء النتائج المستخلصة من سير مؤسساته، والحاجة لعصرنة هيكله وعقلنتها، وفي أفق العمل النهائي لقضيتنا الوصية.

ومن منطلق ائتماننا على سيادة المملكة ووحدة ترابها، فقد بلاننا إلى الاستجابة لقرارات مجلس الأمن ومساغري ومقترحات الأمين العام للأمم المتحدة وممثله الشخصي ومباشرة حوار جاد معهما لإيجاد حل سياسي للنزاع المفتعل حول مغربية صحرائنا، في نضال أرحب معاني الجهوية والديمقراطية وأمتن ثوابت الإجماع والسيادة والوحدة الوصية والترايبية للمغرب، مؤمنين بعدالة قضيتنا جاعلين تنمية الأقاليم الجنوبية في مقدمة اهتماماتنا، مصدين تعليماتنا السامية لحكومتنا قصد اقتناء كل التدابير الكفيلة بتأمين العيش الكريم لجميع رعايانا الأوفياء في أقاليمنا الجنوبية، سواء منهم المرابطون بها أو العائدون إلى حضن الوصن الغفور الرحيم.

وبنفس العزم والعزم نهضنا بالأمانة الملقاة على عاتقنا بوصفنا أميرا للمؤمنين، وحاميا لعمى الملة والدين، فجددنا لبيوت الله ألاء وضيقتنا في صدارة الأمية الدينية والفكرية. كما أعدنا هيكله المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للعلماء للنهوض بدورها كاملا في مجال العبادات والمعاملات، بعيدا عن أي تعجر أو تصرف، حريصين على أن نجعل من المقاصد العليا لشريعتنا الإسلامية السمحة، ومن قيامها على الاجتهاد والإنصاف ومن الانسجام مع الاتفاقيات الدولية المصالحق عليها من قبل المملكة، أساس النهوض بوضعية المرأة من خلال تنصيبنا للجنة استشارية خاصة بمراجعة مكونة الأحوال الشخصية، استجابة منا لملتزم كافة الجمعيات النسوية المغربية.

شعبي العزيز،

إن مشروعنا المجتمعي في شقه الاقتصادي قد اتسم بالريادة عندما أخذنا باقتصاد السوق، وقد كان بإمكانه أن يحقق لنا ازدهارا أكبر لولا ما تصلب التوافق على أسسه من صبر ومكابدة وإقناع، وما اعترض مسيرته من عوائق موضوعية وعاتية، فدنا معركة إزاحتها بتشجيع المقاول المغربية على القصيدة النهائية مع النزعة الربعية والانتخابية، المناقضة لروح المبادرة، وبالعامل على جعل السلطات العامة في خدمة الاستثمار، بتحسين مناخه وإنشاء شبائبا جهوية موحدة، وخفض تكلفة الإنتاج الصاقية والجبائية، مولين



عناية خاصة للمقاولات الصغرى والمتوسطة، التي زودناها بميثاق من شأنه تفعيل دورها كقصب ربحي لكسب معركة تشغيل الشباب، وتمكينها من تدبير عصري لمفاتها الاستثمارية بتمويل مضمون. وحرصنا منا على جعل صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، رافعة قوية للاستثمار المنتج، وأداة فعالة لتنمية الثروة الاقتصادية الوصنية، فقد قررنا أن نخول هذا الصندوق نظام وكالة وصنية، كما قررنا أن نرصد لهذا الوكالة قسما مهما من عائدات خوصصة وفتح رأسمال المؤسسات العمومية، التي تشكل ملكا للأمة، لتنمية هذا الرصيد الاقتصادي الوصني، وحسن استثماره لخلق مزيد من الثروات، بدل صرفه في الاستهلاك.

وفي هذا السياق، كان حرصنا على تصدي صندوق الحسن الثاني لأهم معيقات الاستثمار المتمثلة في ارتفاع كلفة الأراضي وانعدام أو قلة الأماكن المصغرة، وذلك بتغيير مناطق ومجالات صناعية وسياحية وتجارية، وتقويتها للمستثمرين بأئمنة مناسبة، وتمويل مشاريع تنفيذية للاستثمار الخاص، وإنعاش قطاعات البناء، ودعم السكن الاجتماعي والصق السيارة، والمنشآت العامة، ومؤسسات السلفات الصغرى وتكنولوجيات الاتصال والإعلام.

وإذا كان تزامن الجفاف مع ضريبة أولية صعبة، متسمة بارتفاع أثمن البترول وتقلبات أسعار العملة الصعبة، قد حال دون تحقيق كل النتائج المتوخاة من الإقلاع الاقتصادي، فإننا قد حققنا نتائج مشجعة في القطاعات الواعدة للاقتصاد الجديد لتكنولوجيات الإعلام والاتصال، وكذلك الصناعة التقليدية والصيد البحري والتصدين، والسياحة.

وقد أولينا عناية خاصة لكسب رهان جعل قطاع السياحة قاصرة قوية للتنمية، لما يكره من فرص شغل وعملة صعبة، وما يتيح من انفتاح على العداثة، باعتباره نشاطا اقتصاديا وثقافة وفنا للتواصل مع الغير. كما عملنا على توضيح الرؤية الاستراتيجية في العمل السياحي بالاتفاق الإصدار الموقع بين الحكومة والمنعشين السياحيين، الذي يهدف إلى استقبال ما لا يقل عن عشرة ملايين سائح سنويا في نهاية العقد الحالي، مهيبين بجميع الفاعلين في هذا القطاع البيوري لمضاعفة الجهود من أجل رفع هذا التحدي، داعين الحكومة والبرلمان إلى تعزيز الارتفاع المعمر المسجل في عدد السياح والمداخيل والاستثمارات السياحية بالتعجيل بإقرار النصوص التشريعية والتنظيمية التي سهرنا على تأخيرها لقطاع السياحة، والعناية بالإيجام نظام شفاف وعادل للتصنيف والجمولة والمراقبة الحازمة، وإعلاء هيكله وتفعيل المكتب المغربي للسياحة، وهذا



بموازاة مع تنوع المنتج السيلاحي والتأهيل الكمي والكيفي للموارد البشرية السيلاحية، واعتماد المنصور الجمهوري التشاركي في تدبير هذا القطاع الحيوي.

وإننا لنؤكد على حكومتنا أن تواصل بحزم وعزم لا يكادان توضح الرؤية الاقتصادية للمستثمرين من خلال مجموعة من التدابير والبرامج الملموسة التي من شأنها التحفيز على الاستثمار المنتج، المحرر لفرص الشغل، والمشاريع الصالحة والقابلة للإيجار.

وبموازاة مع مواصلة تنفيذ برنامج مكافحة آثار الجفاف للسنة الثانية على التوالي، من خلال مشاريع ملموسة للتنمية القروية المندمجة، نتعامل مع هذه الآفة كخاهرة بنيوية، فقد واصلنا أيضا إنجاز برنامج التجهيزات الفلاحية الكبرى المتمثلة في بناء السدود وري الأراضي كما أعلننا، خلال ترؤسنا للمجلس الأعلى للماء، عن سياستنا الجديدة التي تستهدف تحسين مكتسباتنا والتكيف مع إكراهات العهد الصبيح، جاعلين ثلثية الأرض والإنسان والماء قوام سياستنا الفلاحية، وغاية العناية الخاصة التي نفيك بها الفلاحين، وبخاصة صغارهم الذين حرصنا على إعفائهم من قسط كبير من الكيون المترتبة عليهم، وإعلاء جدولة أداء القسط المتبقي على المدى البعيد.

وإننا لندعو صفا إلى التعامل مع الماء كماله ثمينة لا تعوز، والنظر للأرض الصالحة للزراعة كثروة إن لم تنقص مساحتها، فإنها لن تزيد، وإلى الإنسان كوسيلة وغاية للتنمية القروية المبنية على تكوينه وتحسين ظروف عيشه، وفلا عزله.

شعبي العزيز،

إن النجاح الذي عرفته عملية فتح رأسمال اتصالات المغرب والتقدم الذي حققه هذا القطاع يجفنا على استلهام تجربته من أجل وضع رؤية استراتيجية تتوخى إصلاح المقاولات العمومية، وتمكينها من هياكل قانونية ومالية عصرية وملائمة لمهامها، وتعزز تنافسيتها الداخلية والخارجية، وفتح رأسمالها للقطاع الخاص الوطني والأجنبي بطريقة تمكنها من الاستمرار في تنمية الاقتصاد الوطني وبناء قطاعات استراتيجية حتى تكون بمثابة رمح عولمة الاقتصاد المغربي.

بيد أن الانفتاح على رأس المال الخاص وصنبا كان أو أجنبيا لا يعني بأي شكل من الأشكال التخلي عن مهمة المرفق العام، الملازمة للمقاولات العمومية، بل يجب أن يكون هدفه الأسمى هو تحسين تدبيرها، وتقوية



تدخلاتها، وتسهيل مراقبتها، وتمكينها من الموارد الجديدة، اللازمة للرفع من إنتاجيتها وتنافسيتها، خدمة للمصلحة العامة.

وإذا كانت عمليات الفوصة وفتح رأسمال المقاولات العمومية، ومنح امتياز استغلالها قد مكنت خزينة الدولة من مداخيل استثنائية، فإننا ننتصر من حكومتنا استثمارها كما هو الشأن بالنسبة لصندوق العسر الثائر للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لخلق مزيد من الثروات، بوضع مشاريع منتقاة بدقة، مشددين على مواصلة ترشيح الإنفاق العام، ومعالجة كل أنواع التبذير، والعفاض على التوازنات الاقتصادية والمالية، الحصول عليها بعد سنوات من التضحيات، داعين القطاع البنكي إلى تعزيز جهوده لتحديثه، وحفزها على الاستثمار، وتكفير بعض مؤسساته التي تواجه بعض المشاكل، لينهض بدوره كاملاً كرافعة للإقلاع الاقتصادي.

ويقينا من أنه مهما كانت الشروط المالية والمالية أساسية لعز الاستثمار، فإنها تظل رهينة بتوفر المناخ الاجتماعي السليم، وعلاقات الشغل التعاونية والتشاركية، فإننا ندعو النقابات والمقاولات والسلطات العمومية إلى تبني ثقافة اجتماعية جديدة، تعتمد المواطنة والحوار الدائم، وإحلال قوة القانون محل قانون القوة، وتركز على ضمان فرص الشغل والاستثمار، لكسب رهانات العولمة والتنافسية، بمبادئ دعوة حكومتنا إلى الإسراع بوضع النص المتعلق بالجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وبدل اختزال هذا المناخ الاجتماعي، المحفز على الاستثمار والتشغيل، في مجرد إقرار مشروع مكونة الشغل، التي يتعين حسم أمرها، فإننا ندعو لإقرار عقد اجتماعي جديد ومتكامل، قوامه إخراج مكونة الشغل إلى حيز التصديق، وإعداد مشروع القانون التنظيمي المتعلق بشروط ممارسة حق الإضراب، وإخراج التغطية الصحية الإلزامية إلى حيز الوجود، والتشجيع على إنشاء مؤسسات للأعمال الاجتماعية للإجراء والموظفين، وحل النزاعات الاجتماعية العامة، وإصلاح الأجهزة الإدارية والقضائية المكلفة بحل نزاعات الشغل، وإفراج رجال السلطة في حل المنازعات الاجتماعية، صبقاً للمفهوم الجديد للسلطة، وتكفير وضعيتة الصندوق الوصني للضمان الاجتماعي والتعاضديات، واحترام التشريعات الاجتماعية الأساسية، وابتكار أساليب جديدة لتشغيل الشباب، وإعلاء التأهيل لولوج سوق العمل. وكل ذلك ضمن منظور شمولي لمكافحة كل مظاهر العجز الاجتماعي، من بصلالة وفقروامية وإقصاء، لا يوازع كينوني وأخلاقي فحسب، وإنما أيضاً في إطار سياسات عمومية تستهدف التنمية البشرية وخلق الثروة الوصنية، وكسب رهان مجتمع المعرفة والاتصال، الذي لا يقاس فقط بالتجهيزات والآليات، بل كذلك بمقدار تنمية الرأسمال البشري وتأهيله.



ومن هنا كانت بداية تفعيلنا للميثاق الوصفي للتربية والتكوين يجعله أولوية وصنية صيلة العشرية الخالية، معترمين بلوغ مقاصده النبيلة التي تسمو فوق كل اعتبار.

وإذا كانت عدة أورايش قد انضقت في هذا المجال، فإن إصلاح نظام التربية والتكوين يظل في حاجة إلى نفس وجرأة أكثر، إذ هو كل متماسك لا يقبل التجزئة أو التصييق الانتقائي، كما يتصلب الالتزام لا بالكم فقط، وإنما بالكيف أيضاً، وبخاصة في معصاته الأساسية المتمثلة في تعميم التسجيل المدرسي والتعليم الأولي والإصلاح الجامعي مع خضوع إصلاح هذا النظام للتقويم المتجدد والمستمر، منتخزين من حكومتنا أن ترصد في ميزانية الدولة الاعتمادات الكفيلة بتصحيح مقتضيات الميثاق، وأن تفرج إلى حيز الوجود النصوص القانونية والجبائية القمينة لجعل الجماعات المحلية والقصاع الخاص ينهضان بحورهما الكامل كشريكين فاعلين وجماعين، ملتزمين بتحقيق الأهداف النبيلة للإصلاح.

ومن منطلق العصف الخاص الذي نكنه لأسرة التربية والتكوين، وتقديراً لها على تفعيل هذا الإصلاح الأساسي الذي يتوقف على تعبئتها، فقد سهرنا على وضع الإطار القانوني وتخصيص الغلاف المالي لمؤسسة عمدة السالك للأعمال الاجتماعية لرجال التربية والتكوين، التي ستولي نصيب أجهزتها المسيرة في القريب العاجل.

وإننا ندعو كل الفاعلين، من سلطات عمومية وجماعات محلية وقصاع خاص ومجتمع مدني، أن يضاعفوا جهودهم لإنجاح مشروع المدرسة المغربية الجديدة، الذي يتوقف عليه تكوين مواهب وفي لهويتته، مؤهل لرفع تحديات عصره.

شعبي العزيز،

إنه بقدر ما كان انشغالنا بتربيع المشروع المجتمعي على المستوى الوصفي، لم يفتأ انشغالنا أيضاً متواصل لا استثمار إشعاعه الديمقراطي، من أجل توحيد السمعة الدولية للمغرب، كقصب جهوي ودولي فاعل، وشريكا مسموع الكلمة لدى الدول العظمى، ونصير للقضايا العادلة للدول النامية، ومركز إشعاع واستقرار، حريصين على أن تظل دبلوماسية متفاعلة مع التحولات المتسارعة التي تصعب العلاقات الدولية، فاعلة ضمن المنظمات الأممية، وعاملة على تحقيق أهدافها النبيلة في إقامة نظام عالمي عادل ومتضامن يسوده السلم والوفاق.



وتأسيسا على ما للمملكة من رصيد حضاري وثقافي وإشعاع دولي، وموقع استراتيجي، فقد عملنا على الحفاظ على هذه المكاسب، ساهرين على أن يكون ميثقنا مستقرا، وعلى الوفاء بالتزاماتنا تجاه أشقائنا وشركائنا. وهكذا، ومواصلة لسياسة التآزر مع القارة الإفريقية، التي نجمعنا وإياها روابط تاريخية وحضارية ودينية، وعلاقات تضامن وحداوية راهنة، فقد كان اهتمامنا كبيرا بدعمها من خلال تبادل الزيارات والوفود، التي عززت علاقتنا مع الدول الإفريقية الشقيقة، سواء على الصعيد الثنائي أو متعدد الأصراف، وفي مقدمتها لقاءات القمة، التي تمت، سواء باستقبالنا، أو بقيامنا بزيارات رسمية لإخواننا الأجداء، أصحاب الفخامة رؤساء الدول الشقيقة، للسنغال وغانا والنيجر والكونغو.

وقد حرصنا على الحضور في التظاهرات الكبرى التي شهدتها قارتنا، حيث شاركنا شخصيا في القمة الواحدة والعشرين لرؤساء دول إفريقيا وفرنسا، التي انعقدت بالعاصمة الكامبوتية، حيث دعونا بهذه المناسبة إلى الأخذ بعين الاعتبار الوضعية الاستثنائية الإفريقية، والبعد الإنساني لإكراهات العولمة التي تواجهها.

وفضلا عن مساهمة المغرب في برامج التنمية، لفائدة سبع عشرة دولة إفريقية، فقد انتخبنا وزيرا للأول لتمثيل جيلتنا في الدورة الثالثة لمؤتمر تجمع دول الساحل والصحراء، التي انعقدت في السودان، والتي تميزت بانضمام بلدنا إليها لهذا التجمع، الذي نتطلع إلى أن يفتح مجالات جديدة للتعاون الإفريقي الجاد.

كما تولي بلدنا أيضا، تنصيب أول قمة للسيادات الأوليات الإفريقيات، تحت رعايةنا السامية، والرئاسة الفعلية لصاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة لالة مريم. وتدخل هذه التظاهرة، التي اعتنت بأوضاع الفتاة الإفريقية ضمن الإعداد للقمة العالمية للصحراء، التي أنصنا بشقيقتنا صاحبة السمو الملكي الأمير الجليل مولاي رشيد، رئاسة لجنة وطنية تحضيرية لها، ضمت، علاوة على القصاصات الحكومية، فعاليات المجتمع المدني، وكان لها، تحت إشراف سموها، جهود فعالة، سواء في تحضير المغرب لهذه القمة، أو في احتضان لقاءات وزارية وجمعية إفريقية وعربية، لضمان الإسهام الجيد للمغرب وإفريقيا في هذا الملحق الأهم.

وإن حرصنا على تمتين علاقات التضامن والتعاون مع أشقائنا بإفريقيا، لا يوازيه إلا اهتمامنا الكبير بعلاقتنا مع أشقائنا في الوطن العربي، حيث شكلت قضايا أمتنا العربية أهمية كبرى في انشغالنا وتفكيرنا، وفي مقدمتها القضية العاملة للشعب الفلسفيني الشقيق، مساندين في كل مناسبة الجهود الرامية إلى توفير الشروط المؤدية إلى وقف البش الإسرائيلي بالشعب الفلسفيني الأعزل، واستئناف الحوار، قصد الوصول إلى إرساء سلام دائم وعادل، وشامل في المنصقة، وإقامة الدولة الفلسفينية المستقلة، وعاصمتها



مدينة القدس الشريف، التي حرصنا بوصفنا رئيسا للجنة القدس على عقد حوار خاصة لها، وأكادنا في كل لقاءاتنا الدبلوماسية على رفض تكريس الاحتلال الإسرائيلي لها بالقوة، وكمس صابعها كرمز وفضاء لتعايش الأديان السماوية، مدعمين عمل الأجنحة المسيرة لوكالة بيت مال القدس الشريف، ومحتضنين اجتماعاتها وأنشطتها لمواصلة النهوض بمهمتها في الحفاظ على هويتها العربية الإسلامية.

كما حرصنا على الدعوة في القمتين العربيتين للقاهرة وعمان إلى خلق مناخ عربي جديد، يؤهل الأمة العربية للقيام بدور مؤثر وفعال لتحقيق الأمن والسلام في المنصقة، ونبذ الخلافات، وتعزيز التعاون والتضامن العربي. وقد سعدنا، في هذا السياق، بلقاء أشقائنا أصحاب الجلالة والفضامة والسمو من القادة الأشقاء في المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وليبيا، وتونس، وسوريا، ولبنان، ساهرين على أن يوفر انعقاد حوارات اللجان المشتركة مع الدول العربية الشقيقة، وتبادل الزيارات بين كبار المسؤولين، مناسبة لمواصلة تعميق التعاون الثنائي والعربي في مختلف المجالات.

وبمبادرة من جلاتنا، أشرفنا على التوقيع على إعلان أكاخير بشأن إقامة منصقة للتبادل التجاري الحر، بين مجموعة من الدول العربية المتوسطة، من خلال صيغ جديدة تتلاءم مع كصيعة التوجهات الاقتصادية المعاصرة.

وعلى مستوى منظمة المؤتمر الإسلامي، كان لمملكتنا نشاء مكثف، حيث شارك المغرب في أشغال مؤتمر القمة الإسلامية التاسعة، التي انعقدت بالدوحة، مؤكداً مواقفنا المتضامنة والثابتة تجاه كافة القضايا الإسلامية، فضلا عن المساهمة الجادة للمغرب في كل الهيئات المنفرعة عن هذه المنظمة، والبرامج التي تنجز تحت إشراف أمانتها العامة التي أجمعت الدول الإسلامية الشقيقة على استمرار تولي المغرب لها.

وعملا على توسيع آفاق التعاون بين المغرب والدول الآسيوية، فقد قمنا بزيارة رسمية لجمهورية الهند، ساهمت في تمتين روابط الصداقة العريقة التي تجمعنا بهذا البلد الكبير. كما انتدبنا وزيرا الأول للقيام بزيارة إلى كل من باكستان وإيران، مؤكداً بذلك عزمنا على تعزيز علاقات المغرب بهذين البلدين الآسيويين الإسلاميين الكبيرين.

أما بخصوص لقاء المغرب العربي، الذي تتقاطع فيه الدوائر العربية والإسلامية والإفريقية والمتوسطية لسياستنا الخارجية، فإن قبلوب المغرب مع المبارات الهادفة إلى تقريب آليات هذا اللقاء لا يوازيه إلا



حرصه على أن يعرف انصلافة جديفة قائمة على الواقعية والمصداقية، والتوجه نحو المستقبل، مؤكدين العزم على تكليل كل العقبات التي تعوق تفعيل هذا الاتفااء الذي نعتبره خيارا استراتيجيا.

وقد عرفت علاقتنا مع أوروبا مرحلة جديفة اتسمت بدخول اتفاق الشراكة بين المغرب والاتفااء الأوروبي حيز التنفيذ، وتأكيدنا على منصفونا الجديف بنصوص اتفاق ارتباطه قوي بالاتفااء الأوروبي، في إطار نظام شراكة متقدمة ومتصفورة، تتجاوز المقاربات التقنية والتقليدية لتتسم بتوجهات ذات بعد شمولي تضامني متجدا، مثلما ألمحنا على ذلك خلال زيارتنا للجمهورية الفرنسية الصديقة.

كما كان لمملكتنا دور فاعل في تنشيط التعاون الأورو متوسطي تجسيدا لحورنا الحضاري في المنصفة المتوسطية، حيث ألمحت دبلوماسيةنا في كل المناسبات إلى ضرورة البحث عن أسلوب جديف يمكن المنصفة المتوسطية من السير نحو فضاء السلم والازدهار في إطار احترام ثقافات وقيم كل الأصراف.

ومن نفس المنصفور نسعى جاهدين إلى العمل مع الإدارة الأمريكية الجديفة، من أجل زيادة توصيف علاقات الصداقة التاريخية والتعاون المثمر، التي تجمع بلدنا الصديقين. كما نعمل على توسيع أفاق التعاون والتضامن بين المغرب واول أمريكا اللاتينية التي نتقاسم وإياها نفس الانشغالات التنموية والحضارية.

وقد أولينا عناية خاصة، سواء على مستوى سياستنا الداخلية أو في لقاءاتنا الحولية وعمل دبلوماسيةنا، لقضايا جالياتنا بالخارج، التي سهرنا، من منصفق ما نكنه لها من سايف الرعاية وموصول العناية، على وضع منصفور جديف لمقاربة قضاياها.

شعبي العزيز،

إن مناصبتنا لنا في هذا اليوم الأغر تتيح لنا الإعراف لنا عما يغمرنا من سعالة ورضوانا عميق بما يبيشر به قلبنا من مشاعر ولاننا ووفائنا لبلداننا، ملتقا حول عرشنا، وأثقا من تقانينا في خدمتنا وإخلاصنا في العمل، متفكرين لمبائين أحوالنا في كل أرجاء المملكة، عازمين على تحقيق الإصلاحات الأساسية التي من شأنها استكمال إنجاز المشروع العبتمعي الديمقراطي، بمشاركة كل فئاتنا ومؤسساتنا، وجميع سواعد أبنائنا ومهاقاتنا، مرحلة مرحلة، ولبنة لبنة، لتحقيق مصاصنا على الحرب التقدم والبناء، وضمن وحدتنا وسيادتنا، مستنهضين عزمنا على التعبئة الشاملة والانفراخ الفعلي في معركة الجهلاء الاقتصادية والاجتماعية، الذي



فخوض غماره، والتحلي في هذا الجهاد بأفضل سلاح، وهو الإيمان بالقيم التي يملئها ديننا، وتقتضيها وهنيتها.

وننتهز هذه المناسبة الخالدة لاستحضار ذكر الملاحم التاريخية التي خاضها أسلافنا المنعمون وأبائنا الجاهدون، والترحم على أرواحهم، وفي مقدمتهم جدنا بكل التحرير جلالته الملك محمد الخامس، ووالدنا باني المغرب الحديث جلالته الملك الحسن الثاني قدس الله روحيهما، وكذا أرواح شهداء المقاومة والتحرير. كما نذكر باعتزاز في هذه المناسبة الوصية الكبرى، صمود قواتنا المسلحة الملكية، وقوات الأمن والدرك والقوات المساعدة ورجال الوقاية المدنية، بمسكين التنويه بها والإشادة بأعمالها وتفانيها في خدمة الوطن والمواكبين، وبخاصة منها تلك التي تراكب في جنوب المغرب، ساهرة على أمنه واستقراره، أو تلك التي بعثنا بها إلى جهات من إفريقيا وأوروبا للمشاركة في الأعمال الإنسانية النبيلة، التي تقتضيها تقاليد المغرب، في النجدة والمساعدة ودعم السلام.

والله نسأل أن يشد أزرنا بشعبنا، ويسد خصاصنا، ويكفل بالنجاح والتوفيق مسعانا لتحقيق ما نبتغيه من نبيل المقاصد وصالع الأعمال، وأن يبقى الوشائج التي تشد بعضنا إلى بعض عروة وثقى، لا انفصام لها، وأن يصل صدق أقوالنا بصدق أفعالنا ﴿وقل رب أدخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق واجعل لي من لادنا سلطانا نصيرا﴾. صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".